

Distr.: General
27 June 2005
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٥

نيويورك، ٢٩ حزيران/يونيه - ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٥

البند ٧ (ح) من جدول الأعمال المؤقت*

الأفرقة الاستشارية المخصصة المعنية بالبلدان الأفريقية

الخارجة من الصراع

تقرير الفريق الاستشاري المخصص لبوروندي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي**

موجز

يقدم هذا التقرير، استجابة لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١/٢٠٠٥، الملامح الرئيسية للحالة الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية في بوروندي، وللدعم الذي تقدمه الجهات المانحة الدولية إلى البلد. ويبين التقرير أيضا كيف أنجز الفريق ولايته ويخلص إلى أنه ينبغي أن تحصل بوروندي على دعم متواصل عند هذا المفترق من عملية السلام وبعد المرحلة الانتقالية.

* E/2005/100.

** يقدم هذا التقرير متأخرا من أجل التأمل في التطورات الأخيرة المتعلقة بالحالة في بوروندي.

080705 080705 05-40042 (A)

*** 0540042 ***

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا لتقرير عملا بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١/٢٠٠٥ المؤرخ ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٥ الذي طلب فيه المجلس إلى الفريق الاستشاري المخصص لبوروندي أن يواصل متابعة الحالة الإنسانية والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية عن كثب، وأن يدرس مسألة الانتقال من الإغاثة إلى التنمية في بوروندي والطريقة التي يقوم بها المجتمع الدولي بدعم العملية وأن يقدم، حسب الاقتضاء، تقريراً إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٥. وقرر المجلس أيضاً أن ينظر في تقارير^(١) الفريق في دورة المجلس الموضوعية لعام ٢٠٠٥ وطلب أن يبين تقرير الفريق إلى تلك الدورة، من جملة أمور الكيفية التي أنجز بها مهمته.

٢ - ويركز هذا التقرير على التطورات التي جرت منذ التقرير الشفوي الذي قدمه رئيس الفريق إلى المجلس في ٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥ (انظر E/2005/11). ويبين بعد ذلك العمل الذي قام به الفريق من أجل إنجاز ولايته التي عهد بها المجلس إليه، ويقدم آراء حول الأنشطة المقبلة.

ثانيا - الملامح الرئيسية للحالة في بوروندي

٣ - شعر الفريق الاستشاري المخصص بتشجيع كبير للتنظيم الناجح للاستفتاء المتعلق بدستور ما بعد المرحلة الانتقالية في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٥ والتأييد القوي الذي عبر عنه المصوتون لهذا الدستور. وأعلن عن الدستور في ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٥، وعن القانون الانتخابي وقانون المجالس البلدية بعد شهر من ذلك، مما سمح للجنة الانتخابية الوطنية المستقلة باقتراح جدول زمني جديد للانتخابات دعمته في وقت لاحق المبادرة الإقليمية للسلام في بوروندي. ووفقاً لهذا الجدول الزمني، ستعقد الانتخابات البلدية في ٣ حزيران/يونيه، تتبعها الانتخابات التشريعية وانتخابات مجلس الشيوخ في ٤ و ٢٩ تموز/يوليه على التوالي، وأخيراً الانتخابات الرئاسية في ١٩ آب/أغسطس. وسوف يمثل أداء اليمين الرئاسية، المقرر ليوم ٢٦ آب/أغسطس، نهاية المرحلة الانتقالية.

٤ - ومن التطورات الإيجابية الأخرى الإعلان الصادر بشأن الاجتماع المنعقد في دار السلام (جمهورية تنزانيا المتحدة) في ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٥ بين حكومة بوروندي الانتقالية، ممثلة بدوميسيان ندايزيبي، رئيس جمهورية بوروندي، وحزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية، ممثلاً بأغاثون رواسا، رئيس الحزب. وقد أعلن الطرفان في الإعلان عن وقف أعمال القتال وقررا إنشاء أفرقة تقنية تكون لها ولاية اتخاذ القرارات المتعلقة بآليات

الوقف الدائم لإطلاق النار بين الطرفين المتحاربين. إلا أنه بعد مرور أسبوع واحد على الاجتماع، استأنفت أعمال العنف بين الجيش البوروندي وقوات التحرير الوطنية.

٥ - وقد أحرز تقدم في ما يتعلق ببرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. فمِنذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، تولت عملية الأمم المتحدة في بوروندي نزع سلاح وتسريح ما يزيد على ٩ ٦٠٠ مقاتل سابق منهم ٣ ٠٠٠ من الجنود الأطفال، ينتمون إلى القوات المسلحة البوروندية، والأحزاب والحركات السياسية المعارضة. ويتوقع أن يلتحقوا بقوة الدفاع الوطني، أو قوة الشرطة، أو أن يعودوا إلى الحياة المدنية. وعلى الرغم من أن التقدم حقيقي، من الجدير بالذكر أن المقرر أن يظل برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج نافذ المفعول لمدة أربعة أعوام بهدف تدريب قوة دفاع وطني أولية قوامها ٤٥ ٠٠٠ فرد يخفض عددها بصورة تدريجية إلى ٢٥ ٠٠٠ فرد. وفي هذا الصدد، تظل مواصلة تقديم الدعم الدولي من أجل إصلاح قطاع الأمن أمراً أساسياً. ويعد تخفيض كمية الأسلحة المتداولة في بوروندي (بما فيها البنادق التي يقدر عددها بـ ٣٠٠ ٠٠٠ بندقية) أيضاً شرطاً أساسياً لمواصلة تهدئة الأوضاع في البلد.

٦ - ولا تزال عودة اللاجئين والمشردين داخلياً تشكل أحد التحديات الرئيسية، إذ عاد ١٥٠ ٠٠٠ شخص إلى مجتمعاتهم المحلية الأصلية منذ عام ٢٠٠٤. وتفيد مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أنه منذ بداية عام ٢٠٠٥، عاد ١٢ ٥٠٠ لاجئ من تازانيا المجاورة ويتوقع أن يعود ما مجموعه ١٥٠ ٠٠٠ شخص في غضون هذا العام. وفي هذا الصدد، يظل تقديم الدعم الدولي القوي إلى العملية الرباعية المتكاملة (الإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج والتأهيل والتعمير) حيويًا.

٧ - ويشهد استمرار انعدام الأمن الغذائي على الضعف الكبير الذي يعاني منه البلد، حيث يعيش أكثر من نصف السكان في فقر مدقع. وخلال الأشهر الستة الماضية واجه ٦٠٠ ٠٠٠ من السكان حالات نقص حاد في الأغذية في المقاطعات الشمالية الشرقية. وقد فرضت حكومة بوروندي ضريبة خاصة على رواتب الوزراء والمشرعين، وضريبة أقل منها على موظفي الخدمة المدنية في محاولة منها لجمع الأموال من أجل التصدي للمجاعة. ورغم أن الجهات المانحة قدمت مساعدات سخية، فإن الاحتياجات ضخمة وتتجاوز التوقعات الأولية. وفي أيار/مايو، أطلق برنامج الأغذية العالمي نداءً لدفع كامل التبرعات المعلنة، التي بدونها تنفذ مخزونات الغذاء عن آخرها بحلول أيلول/سبتمبر. وبما أن حصص الإعاشة تحول دون لجوء ما يقرب من مليون مزارع إلى استهلاك بذورهم خلال موسم الزراعة، فإن وقف

تلك المساعدة سوف يعرض المحاصيل اللاحقة للخطر. وعلاوة على ذلك، قد لا تفي غلة المحاصيل لهذا الموسم باحتياجات الأمن الغذائي بسبب الجفاف وشح الأمطار.

٨ - ولا تزال الحالة الصحية مبعث انشغال. فحسب برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، تعد بوروندي من بين البلدان الخمسة عشر الأكثر إصابة بهذا المرض، بـ ٣٩٠ ٠٠٠ شخص مصاب بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وتنفذ السلطات حالياً بمساعدة دولية خطة استراتيجية تتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. والملاريا منتشرة أيضاً في البلد.

٩ - وقدر النمو الاقتصادي بحوالي ٥,٣ في المائة في عام ٢٠٠٤. وساهم تحسن الحالة الأمنية والتقدم المحرز في تنفيذ برنامج الإصلاح المالي والهيكلية الذي يدعمه ترتيب مرفق الحد من الفقر وتعزيز النمو في تحقيق هذه النتيجة الإيجابية. غير أن التضخم، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بلغ نسبة مرتفعة قدرها ٢٠ في المائة مما تطلب وضع سياسات رشيدة فيما يتعلق بالمالية و الميزانية.

١٠ - ولا تزال الإدارة الاقتصادية ضعيفة وغير كافية لتطوير الهياكل الأساسية العامة، والنهوض بالتنمية الريفية وتنويع الأنشطة الاقتصادية والصادرات. كما أورد ذلك الفريق في تقريره الأول المقدم إلى المجلس (E/2004/11)، فإن العمل المستمر في هذه الميادين شرط أساسي للتخفيف من حدة الفقر في البلد. ويشغل القطاع الزراعي ٩٠ في المائة من السكان ويمثل ما يزيد على نصف الناتج المحلي الإجمالي للبلد. وتستهلك المحاصيل محلياً في الغالب، وتقتصر المحاصيل الصناعية على الشاي والبن. ويوفر البن ٨٠ في المائة من إيرادات البلد من العملة.

ثالثاً - الدعم المقدم من الجهات المانحة الدولية إلى بوروندي

١١ - لا يزال الدعم المقدم من الجهات المانحة الدولية إلى بوروندي، على الرغم من بعض التطورات الإيجابية، غير كاف لتلبية احتياجات البلد الضخمة ومساعدته على الدخول في عملية انتعاش حقيقية. وقد أعلنت الجهات المانحة خلال اجتماع المائدة المستديرة الأخير المنعقد في بروكسل في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، عن تبرعات تبلغ قرابة بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦. غير أن تقديم هذه التبرعات المعلنة اتسم بالبطء وكان دون مستوى الالتزامات الأصلية، ويرجع ذلك بالأساس إلى الإسقاطات المالية غير الواقعية، وضعف قدرات الحكومة على الاستيعاب، وبشكل خاص، إلى ارتفاع مستوى عدم اليقين الذي يحيط بمرحلة الانتقال السياسي في البلد. وقد ذكر الفريق في التقرير

الشفوي الذي أدلى به رئيس الفريق أمام المجلس في ٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥ (انظر E/2005/11)، أن بعض الجهات المانحة تميل إلى الانتظار ورؤية ما ستؤول إليه العملية السياسية. ورغم أنه يمكن تفهم هذا الموقف من بعض النواحي، فهو يتجاهل حقيقة أن تحسين ظروف معيشة السكان طريقة جيدة للبرهنة على قيمة عملية السلام الجارية وإدامتها.

١٢ - ويمكن إبداء نفس الملاحظة اليوم. غير أن المجتمع الدولي، أكثر استعداداً منذ بداية العام، لدعم الخطوتين الأساسيتين في عملية السلام، وهما الانتخابات وبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وقدمت الجهات المانحة حوالي ١٦ مليون دولار إلى الصندوق الائتماني الذي أنشأه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل دعم الانتخابات^(٢) ولا تزال عملية الأمم المتحدة في بوروندي تقدم دعمها التقني واللوجستي للجنة الانتخابية الوطنية المستقلة لبوروندي. ويُمول برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بمنحة مقدمة في إطار البرنامج المتعدد المانحين للتسريح وإعادة الإدماج، الذي يديره البنك الدولي، ومن البنك الدولي نفسه، بدعم من وكالات الأمم المتحدة.

١٣ - وفي ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، بلغت التبرعات الواردة في إطار الاستجابة لعملية النداء الموحد لعام ٢٠٠٥، التي استهلّت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، حوالي ٤٠ مليون دولار^(٣). ويشير استعراض نصف سنوي إلى تلقي ما يقدر بـ ٣٠ في المائة من احتياجات عملية النداء الموحد، مما يمثل تقدماً كبيراً بالمقارنة مع تدفق الأموال المسجل في الأعوام السابقة وفي عام ٢٠٠٤، لم تبلغ الأموال الواردة، استجابة للنداءات، مستوى مماثلاً إلا في نهاية السنة التقويمية. ويخصص معظم هذه التبرعات للمشاريع الهادفة إلى دعم عودة اللاجئين البورونديين وإعادة إدماجهم وكفالة الأمن الغذائي. وتشكل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومكتب منسق الشؤون الإنسانية الجهات الرئيسية المتلقية لهذه التبرعات. ويتوقع من الجهات المانحة التقيد بمبادئ العطاء الصالح لتقديم المساعدة الإنسانية لبوروندي التي تعهدوا بها عند بدء عملية النداء الموحد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣.

١٤ - وبذلت وكالات الأمم المتحدة جهوداً كبيرة من أجل تعزيز أوجه التلاحم وتعميق أثر أنشطتها إلى أقصى حد. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٥، ولأول مرة، اشترك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة في توقيع اتفاقات تعاون، من قبيل خطط عمل البرامج القطرية مع سلطات بوروندي للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧. وسيُضطلع بأنشطة في ميادين من قبيل الإدارة، والتخفيف من حدة الفقر، والمياه ومرافق الصرف الصحي، والصحة الإنجابية، وفيرس نقص المناعة البشرية/الإيدز،

والبرامج الموجهة إلى الشباب، وذلك بمبلغ إجمالي قدره ٨٠ مليون دولار، أي ٢٣ مليون دولار من الموارد الأساسية للوكالات ويجري حشد المبلغ المتبقي من الجهات المانحة. وبالإضافة إلى ذلك، بدأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وحكومة بوروندي السنة الدولية للائتمانات الصغيرة ونظما حلقات عمل عن كيفية تكثيف الدور الذي تقوم به عمليات التمويل الصغيرة من أجل التخفيف من حدة الفقر والمساعدة على بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

١٥ - وعلى إثر دفع متأخرات الديون المستحقة لمصرف التنمية الأفريقي وقرار المصرف باستئناف عملياته في بوروندي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، وقع صندوق التنمية الأفريقي وحكومة بوروندي على أربعة اتفاقات قروض ومنح يبلغ مجموعها ٣٦ مليون دولار. ويجري تمويل ثلاث عمليات هامة: برنامج للإصلاح الاقتصادي والإدارة سيدعم إصلاح الإطار الاقتصادي الكلي والخدمة المدنية، ومشروع متعدد القطاعات من أجل إعادة الإدماج الاجتماعي - الاقتصادي للفئات المحرومة عن طريق أشغال تستخدم اليد العاملة بصورة مكثفة، وبناء القدرات في ميدان التدريب المهني والتوعية في مجال حماية البيئة وفيرس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وبرنامج للتكامل الإقليمي يهدف إلى تحسين الحالة الاجتماعية والصحية والغذائية لسكان حوض بحيرة تانغانيكا.

١٦ - ووافق البنك الدولي على تقديم منحة قدرها ٢٠ مليون دولار من أجل تصعيد مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في البلدان الستة الواقعة في منطقة البحيرات الكبرى. وسيمول هذا المشروع برامج الوقاية والرعاية والعلاج لعدد كبير من اللاحقين، والمهاجرين، وعمال النقل، والمجموعات التي تعرف مستوى عاليا من الإصابة بهذا المرض، والمجموعات الأخرى التي تنتقل بين بلدان البحيرات الكبرى، مع تركيز قوي على تنسيق استجابة إقليمية وعابرة للحدود لمكافحة هذا المرض.

١٧ - وتقوم سلطات بوروندي بتنفيذ الورقة المؤقتة لاستراتيجية الحد من الفقر التي أعدت في ٢٠٠٣. وما انفك مسؤولو البنك الدولي وصندوق البنك الدولي يشددون على الجهود الهائلة المبذولة للمحافظة على العلاقات مع دائني البلد ويعتبر موظفو صندوق النقد الدولي، الأداء في إطار ترتيب مرفق الحد من الفقر وتحقيق النمو. ومع ذلك ما زالت خدمات الدين الخارجي لبوروندي مرتفعة بشكل لا يمكن تحمله، وهذا تقييم أكدته تحليل أولي للقدرة على تحمل الدين، أعده موظفو صندوق النقد الدولي والمؤسسة الإنمائية الدولية. ولذلك من المهم إنجاز الورقة الكاملة لاستراتيجية الحد من الفقر حتى يتمكن البلد من الاستفادة من المبادرة المعززة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ودعم صندوق الأمم المتحدة الإنمائي والبنك

الدولي ووكالات الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء الإنمائيين إجراء عملية تشاور في جميع بلدات ومحافظات البلد لضمان أن تولى احتياجات السكان، بما فيها احتياجات أفقر السكان والمهمشين، الاعتبار الواجب. ومن المتوقع أن تكون الورقة الكاملة للاستراتيجية قد أُنجزت بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، وبعد ذلك يفترض أن يبلغ البلد نقطة البت فيما يتصل بتخفيض الدين بدءاً من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥؛ وهذا هدف يسعى البلد بحزم إلى بلوغه. ويرى الفريق الاستشاري المخصص أنه ينبغي دعم سلطات بوروندي في تطلعها تلك.

رابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

١٨ - طلب المجلس في قراره ١/٢٠٠٥ أن يتضمن تقرير الفريق في جملة أمور الكيفية التي أنجز بها الفريق ولايته. وقرر المجلس أيضاً أن ينظر في تقارير^(١) الفريق في دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٥. وحيث أن هذه التقارير متاحة للوفود فلن تقدم هذه الوثيقة محتوياتها بالتفصيل. إلا أنه يرد في المرفق، تسهيلاً لدراسة الموضوع، عرض للخطوات الرئيسية التي اتخذها الفريق في عمله منذ أن اجتمع للمرة الأولى في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣.

١٩ - وفي تقريره الرئيسي للمجلس (E/2004/11)، قدم الفريق، بعد استعراض الاحتياجات الاقتصادية والإنسانية للبلد وبرامج الدعم القائمة، توصيات بشأن الدعم الواجب تقديمه للبلد على المدى القصير والمتوسط في وقت يلزم فيه بذل كل جهد ممكن لمواصلة العملية السلمية وتحسين الأوضاع المعيشية الاجتماعية والاقتصادية للسكان. وكان رأي الفريق أن الدعم الدولي في هذا المنعطف الحاسم، يُسهم في إقناع شعب بوروندي بقيمة السلام وبأهمية أن يتبع البلد مساراً يقود إلى الإنعاش والتنمية. وركزت التوصيات على أربعة مواضيع: الحفاظ على زخم عملية السلام وتوطيدها، وتعزيز الاستقرار، والمشاركة في تخفيف حدة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، وتعزيز الشراكات الدولية.

٢٠ - وقد جرت متابعة هذه الآراء من خلال عملية مفتوحة وشفافة تميزت بمجموعة من اللقاءات مع السلطات الوطنية ووكالات الأمم المتحدة وغيرها من شركاء التنمية، بزيارة لبوروندي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، وبمشاركة أعضاء الفريق في محفل شركاء التنمية في بوروندي المعقود في بروكسل في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ وباجتماعات متابعة منتظمة مع الجهات المعنية من الأمم المتحدة وسلطات بوروندي. وسعى الفريق الاستشاري المخصص إلى تعزيز الشراكة الدولية بين بوروندي والمجتمع الدولي كما شجع اتباع نهج شامل للسلام والاستقرار يتضمن الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي. وأسهم الفريق من خلال هذه الجهود في تعزيز التعاون على ثلاثة مستويات أساسية: في داخل منظومة الأمم المتحدة

لدعم البلد، وبين منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز، وعلى المستوى الحكومي الدولي بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٢١ - وقد تطور الوضع في بوروندي كثيرا منذ إنشاء الفريق. فقد أنشئت قوة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة وأحرزت عملية السلام تقدما كبيرا. ويجب أن تكون الجهات المانحة أميل إلى دعم البلد في فترة ما بعد الانتقال وأن تعنى بالالتزامات التي قطعتها في محفل بروكسل. وسيتعين تنظيم اجتماعات مائدة مستديرة للجهات المانحة بدعم من منظومة الأمم المتحدة بغية ضمان أن تتلقى الحكومة المنتخبة حديثا التمويل اللازم لتنفيذ برامج الإنعاش الاجتماعي والاقتصادي. وتظهر الدراسات والتجربة في البلدان الخارجة من الصراع أن نصف هذه البلدان يعود إلى العنف في غضون خمس سنوات، وأنه يلزم تقديم مستويات غير عادية من الدعم المالي القابل للتنبؤ به لمدة تقارب العشر سنوات لمواجهة التحديات المرتبطة بالإنعاش في مرحلة ما بعد الصراع. ولذلك يتعين تقديم عون إنمائي مستقر وسخي بغية تجنب إمكانية العودة إلى الحرب.

٢٢ - ويمكن للفريق الاستشاري المخصص أن يضطلع بدور هام في هذه المرحلة. وقد أثنى المجلس في قراره ٥٩/٢٠٠٤ المؤرخ ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٤ عن تقييم الأفرقة الاستشارية المخصصة التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المعنية بالبلدان الأفريقية الخارجة من الصراع، على الأفرقة لدورها في الدعوة "لتأمين دعم دولي طويل الأمد للبلدان المعنية، وبخاصة من خلال فتحها القائم على الشراكة بهدف إقامة تفاهم مشترك بشأن التحديات الإنمائية وتقديم توصيات ترمي إلى التوصل إلى حلول عملية، بما في ذلك وضع استراتيجية طويلة الأمد، وتحديد مسؤوليات كل من السلطات الوطنية والشركاء الدوليين". وفي نفس القرار حث المجلس الأفرقة على كفالة مساهمتها و "مشاركتها في وقت مبكر في مؤتمر البلدان المانحة بشأن البلدان المعنية بغية زيادة تأثير أعمال الدعوة التي تقوم بها إلى الحد الأقصى".

٢٣ - والفريق الاستشاري المخصص إذ يأخذ في اعتباره توجيه المجلس يوصي بأن يسمح له بمواصلة أعماله في الشهور المقبلة لتغطية نهاية الفترة الانتقالية في بوروندي وتدشين الحكومة الجديدة. ويمكن أن يروج الفريق لاجتماع المائدة المستديرة مع شركاء التنمية للبلد بما فيهم مؤسسات بريتون وودز. وسيقدم الفريق تقريره القادم للمجلس على أساس ولايته في الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٦. وفي هذا الصدد يمكن أن يبحث الفريق إمكانية الاضطلاع بمهمة في بوروندي في أواخر عام ٢٠٠٥، وفائدة ذلك مستخدما الأموال المخصصة له في عام ٢٠٠٤.

٢٤ - ويرحب الفريق بأخذ تجربة الأفرقة الاستشارية المخصصة المعنية بالبلدان الأفريقية الخارجة من الصراع في الاعتبار في السياق الأوسع من المناقشات الجارية داخل الأمم المتحدة عن كيفية مساعدة الأطراف على الخروج من الصراع والتوجه نحو تحقيق الإنعاش والتنمية، بما في ذلك عن طريق لجنة بناء السلام المقترحة.

٢٥ - ويحث الفريق في الوقت نفسه المجتمع الدولي والجهات المانحة على تقديم مساعدات إضافية للوفاء بالاحتياجات القصيرة الأمد والمتوسطة الأمد في سياق الانتقال من الإغاثة إلى التنمية بغرض وضع البلد في مسار الحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، استناداً إلى الأولويات المقدمة في ورقة استراتيجية الحد من الفقر المحددة. ويذكر الفريق بأهمية تمويل نداء الأمم المتحدة الموحد لعام ٢٠٠٥ على نحو كامل.

٢٦ - وقد خطت بوروندي خطوات كبيرة في العملية السلمية. وينبغي في هذه المرحلة المتقدمة أن تتضافر جهود السلطات الوطنية والمجتمع الدولي، بروح من الشراكة لتوطيد التقدم المحرز ووضع البلد في المسار المؤدي إلى الإنعاش والتنمية. وينبغي ألا تترك مجالا للفشل في وقت يحتاج فيه شعب بوروندي إلى تجليات عملية لدعم المجتمع الدولي له. ويكتسي دعم الحكومة الجديدة في مرحلة ما بعد الانتقال بما يتلاءم من وسائل وموارد أهمية بالغة لكفالة أن تكون عملية السلام لا رجعة فيها.

الحواشي

(١) ترد التقارير السابقة للفريق الاستشاري المخصص لبوروندي في الوثائق E/2004/11 و E/2004/98 و E/2005/11.

(٢) الجهات المانحة هي: الاتحاد الأوروبي (٤ ملايين دولار) وبلجيكا (١,٣ مليون دولار) والسويد (٧٠٠ ٠٠٠ دولار) وسويسرا (١ مليون دولار) وفرنسا (٥٣٠ ٠٠٠ دولار) والمملكة المتحدة (٩٨٠ ٠٠٠ دولار) والنرويج (١,٢ مليون دولار) وهولندا (١,٨ مليون دولار) واليابان (٣ ملايين دولار). وقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضاً ١ مليون دولار من موارده الخاصة لدعم تنظيم الانتخابات. وقدمت جنوب أفريقيا والدانمرك تبرعات عينية (مواد انتخابية)

(٣) حتى ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، وردت تبرعات من: ألمانيا (١,٣ مليون دولار) وأيرلندا (٦٦٠ ٠٠٠ دولار) وإيطاليا (٢٥٩ ٠٠٠ دولار) وبلجيكا (١ ٦٥٠ ٠٠٠ دولار) والسويد (١ مليون دولار) وسويسرا (٤٢٠ ٠٠٠ دولار) وكندا (٢,١ مليون دولار) ومكتب المفوضية الأوروبية للمساعدة الإنسانية (١٠ ملايين دولار) والمملكة المتحدة (٢,٣ مليون دولار) والنرويج (٧٩ ٠٠٠ دولار) وهولندا (٤,٤ ملايين دولار)، والولايات المتحدة (١٠ ملايين دولار)، واليابان (٣,٦٨ ملايين دولار).

مرفق

أنشطة الفريق الاستشاري المخصص لبوروندي

- قرر المجلس، في قراره ١٦/٢٠٠٣ المؤرخ ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٣ إنشاء الفريق الاستشاري المخصص لبوروندي. ووفقا لمقرر المجلس ٣١١/٢٠٠٣ المؤرخ ٢٢ آب/أغسطس ٢٠٠٣ يتألف الفريق من الممثلين الدائمين لإثيوبيا وبلجيكا وبوروندي وجنوب أفريقيا (الرئيس) وفرنسا واليابان لدى الأمم المتحدة. ويشترك أيضا رئيس المجلس ورئيس فريق مجلس الأمن العامل المخصص لمنع الصراعات وتسويتها في أفريقيا في أعمال الفريق الاستشاري.
- وعقد الفريق سلسلة من جلسات الإحاطة والاجتماعات في نيويورك مع محاورين رئيسيين من الأمم المتحدة ومحاورين دوليين، بما فيهم مؤسسات بريتون وودز، لمناقشة الدعم الإنمائي لبوروندي. والتقى الفريق أيضا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ برئيس بوروندي دوميسيان دايزي.
- وقام الفريق بمهمة في بوروندي في الفترة من ١٩ إلى ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ التقى خلالها مع السلطات الحكومية والجهات الرئيسية على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي وكيانات الأمم المتحدة العاملة في الميدان وأعضاء السلك الدبلوماسي وشركاء تنمية آخرين.
- ووجهت الدعوة إلى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي لمخاطبة مجلس الأمن في اجتماع عن الحالة في بوروندي عُقد في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. ورحب مجلس الأمن أيضا بعمل الفريق في بيان رئاسي مؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ (S/PRST/2003/30).
- وكان الفريق ممثلا في محفل شركاء التنمية في بوروندي المعقد في بروكسل في ١٣ و ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤. وأعلن المشاركون في المحفل عن التبرع بـ ١,٠٣٢ بليون دولار مساعدة لبوروندي.
- وفي ١١ شباط/فبراير ٢٠٠٤ قدم الفريق الاستشاري المخصص لبوروندي تقريره إلى المجلس (انظر E/2004/11). وفي هذا التقرير يسلط الفريق الضوء على مختلف التحديات المترابطة التي يواجهها البلد لكي يسلك طريق الانتقال من الإغاثة إلى التنمية. ويُعرب الفريق عن شعوره بالتشجيع للجهود التي تبذلها بوروندي لمواجهة تلك التحديات ويؤكد أنه بالنظر إلى الاحتياجات الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية الكبيرة للبلد فإن هناك حاجة إلى إقامة شراكة قوية مع المجتمع الدولي لكي تؤتي هذه الجهود ثمارها. ويقدم الفريق توصيات لينظر فيها المجلس لتصل

بالمواضيع التالية: '١' الحفاظ على زخم عملية السلام وتوطيدها، و '٢' تعزيز الاستقرار، و '٣' المشاركة في تخفيف حدة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، و '٤' تعزيز الشراكة الدولية.

- وفي ٣ أيار/مايو ٢٠٠٤ اتخذ المجلس القرار ٢/٢٠٠٤ الذي أحاط فيه علما مع التقدير بتقرير الفريق ورحب بتوصياته.
- وقدم رئيس الفريق تقريراً شفويًا إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ٢١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ (انظر E/2004/98)، حيث فيه الجهات المانحة على دفع الأموال التي تم التعهد بها في محفل شركاء التنمية في بوروندي، المعقود في بروكسل في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤. ويرى الفريق أن بوروندي تقف في مفترق الطرق وأن الجهود التي تبذلها الحكومة ويذلها شعب بوروندي ينبغي أن يضاعفها دعم دولي قوي في إطار شراكة حقيقية.
- وزار رئيس جمهورية بوروندي دوميسيان ديززي، الأمم المتحدة بمناسبة المناقشة العامة للدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة، والتقى أيضا بالفريق الاستشاري المخصص التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤. وتركز النقاش على التحديات المتمثلة في تجسيد مدفوعات الجهات المانحة وكذلك إمكانية اضطلاع الفريق الاستشاري المخصص بمهمة متابعة في بوروندي.
- والتقى الفريق الاستشاري المخصص بالفريق العامل المشترك المعني بقضايا الانتقال في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. وقدم الفريق العامل المشترك في هذا اللقاء أهم ما توصل إليه من استنتاجات، وخاصة فيما يتعلق ببوروندي، وقدم عرضاً لآخر المستجدات فيما يتصل بآليات التنسيق والانتقال التي تستخدمها الأمم المتحدة على الصعيد القطري، ويشمل ذلك أثر عملية الأمم المتحدة في بوروندي.
- وقدم رئيس الفريق تقريراً شفويًا للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في ٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥ (انظر E/2005/11)، أكد فيه أنه رغم إحراز بعض التقدم على صعيد المساعدات الإنسانية فإن حكومة وشعب بوروندي في حاجة لدعم أوسع نطاقاً من شركائهم في التنمية لمواصلة عملية السلام والمشاركة في الانتقال من الإغاثة إلى التنمية.
- وعقد الفريق لقاءات عادية مع كارولين مكاسي، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس عملية الأمم المتحدة في بوروندي عندما زارت نيويورك.